المصدر: الوطن

التاريخ: ١٩٨٦/٢/٢٤

حقيقة السادات

رد على الاكاذيب .. وكشف للمستور

هتف النواب وغنوا .. ثم صدر قرار حل مجلس الشعب!

نبأ في جريدة الوطن يدخل ضمن حيثيات اسقاط العضوية عن نائب في مجلس الشعب المصري!

كانت بداية اسقاط العضوية هو موسى صبري نفسه الذي كتب سلسلة من المقالات طالب فيها باتخاذ هذا القرار!

كان احمد فرغلي قد خاض المعركة الانتخابية لعضوية مجلس نقابة الصحفيين، ومنحه الصحفيون ثقتهم وفاز بعضوية المجلس...

وكان احمد فرغلي قد هاجم المهندس عثمان احمد عثمان بجلسة ١٣ مايو ١٩٨١، وطالب باحالته الى لجنة القيم بسبب هجومه على جمال عبدالناصر في كتابه صفحات من تجربتي، ورفض احمد فرغلي تقرير اللجنة التي شكلت لدراسة الكتاب وتراجع المهندس عثمان امامها!!

وكان السادات لا يطيق ان ينتقد هو، وامتد هذا الى اقاربه، واصهاره.. لذلك كانت ازمة احمد فرغلي عضو حزب العمل المعارض، الذي قال في مؤتمر صحفي للحزب خارج البرلمان ان الحكومة كانت تعد لاغتيال خالد محيي الدين في بلدته اسيوط، واعتبرت كلمات احمد فرغلي تهديدا للسلام الاجتماعي والامن وانها تدعو الى الفتنة.. وكانت البداية في كل ذلك مقالا نشره موسى صبري في جريدة الاخبار التقطه عضو مجلس الشعب للحزب الوطني عن دائرة منوف نصر عبدالغفور جمعة،

وقدم سؤالا للسيد النبوي اسماعيل.. ثم احيلت الاوراق كلها الى اللجنة العامة لمجلس الشعب برئاسة محمد رشوان.. ووضعت اللجنة تقريرا يدين احمد فرغلي، ويطالب باسقاط العضوية عنه.

وفعلا اسقطت عنه العضوية بموافقة ٢٧٩ نائبا مقابل ١٧ نائبا رفضوا وامتنع خمسة نواب عن التصويت والتقرير الذي اعدته اللجنة كفيل باعطاء ابرز صورة لديمقراطية عصر السادات قال التقرير :

ناقشت اللجنة العامة التقرير المرفوع اليها من لجنة القيم بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٨١ والذي تضمن انه ثبت للجنة العامة من مراجعة الاوراق ومضبطة جلسة المجلس المعقودة صباح السبت الموافق ٢٣ من مايو سنة ١٩٨١ وتقرير لجنة القيم ان العضو يتهم الحكومة بوضع خطة لاغتيال السيد خالد محيي الدين وتصفية المعارضة، وان هذا الاتهام قد اعلنه في اجتماع حزبي عام دعا اليه حزب العمل وحضره مندوبو الصحافة الاجنبية.

وأن اتهام العضو للحكومة لا يتصل بعمله البرلماني من قريب او بعيد وان الاتهام ثابت بيقين من اقوال الصحفيين الذين حضروا هذا الاجتماع وما نشرته الصحف الاجنبية.

«نشرت بعض الصحف بيانات تتضمن وقائع دارت في المؤتمر الصحفي الذي عقده حزب العمل بالقاهرة يوم الاثنين الماضي وحضره ممثلو بعض وكالات الانباء الخارجية وتعرض فيه بعض اعضاء مجلس الشعب لوقائع تتضمن تعريضا بنظام الحكم في مصر واتهام الحكومة بانها تدبر مؤامرات لتصفية اعضاء المعارضة».

وقد تأكدت اللجنة بعد المناقشة من صحة ثبوت الواقعة المنسوبة للسيد العضو احمد فرغلي من خلال الادلة الاتية:

أولا: ما أثبته السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في الجلسة الثانية والخمسين عند نظر طلب الاحاطة المقدم من السيد العضو عبدالغفور بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٣، وقوله: «بالنسبة لموضوع الاخ فرغلي الذي يقول ان لديه ما يثبت انه كانت هناك خطة لاغتيال السيد خالد محيي الدين، فاني اتحداه امام حضراتكم ان يقدم شبه دليل او قرينة حول هذا الموضوع لامر بسيط هو ان هذا وهم خيال ولا يمكن ان يكون هناك ما يثبت الخيال أبدا».

ثالثا: هناك اعتراف اخر ذكره السيد العضو، امام لجنة القيم، حينما سئل عن تعريف الاشاعة من وجهة نظره، فقال «ان في تقديره انه لا توجد اشاعة الا اذا كان فيها جانب من الصحة» ص١٠و١١ من تقرير اللجنة للقيم» .

رابعا: ما نشرته الصحف الاجنبية وعلى سبيل المثال ما ورد في جريدة الوطن الكويتية في ١٩٨١/٥/٢٢ وهو اليوم السابق لبيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وتضمن المقال ما يأتي: «اذاعت وكالات الانباء ان المعارضة تتهم الحكومة بتدبير اغتيالات لتصفيتها وقد اتهم السيد احمد فرغلي عضو مجلس الشعب عن حزب العمل الحكومة بتدبير الاغتيالات لتصفية المعارضة». ثم اضافت نفس الصحيفة: «ان السيد عضو مجلس الشعب وجه اتهامه للحكومة في مؤتمر صحفي عقده السيد ابراهيم شكري زعيم الحزب، وقال احمد فرغلي ان هذه المؤامرة تصنعها الحكومة وقد بدأت بمؤامرة لقتل السيد خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع بالرصاص والسكاكين في مدينة القوصية» .

وقد وافق سبعة وثلاثون عضوا من الحاضرين على ان الواقعة المنسوبة للسيد احمد فرغلي صحيحة، واعترض على ذلك ثلاثة اعضاء وهم السيد المستشار ممتاز نصار، والسيد الدكتور حلمي الحديدي والسيدة الفت كامل.

ولا شك ان اتهام عضو بمجلس الشعب الحكومة بتدبير اغتيال رئيس حزب معارض، بل حتى مجرد ترديده اشاعة كاذبة في هذا الشأن، يؤدي الى تكدير الامن العام والقاء الرعب بين الناس، فضلا عن مساسه بالسلام الاجتماعي، ويزيد من جسامة المسؤولية في هذا الشأن ان يردد ذلك عضو في مجلس الشعب يفترض فيه ان يكون قدوة حسنة وان يكون مثلا في الامانة والصدق وعفة اللسان وطهارة القول وتحري الدقة في كل ما يصدر عنه من اقوال او افعال لانه بحكم موقعه النيابي ممثل الامة في قيمها الدينية، والحضارية وفي اصالتها وفي الحفاظ على مباديء الحب والتعاون والسلام الاجتماعي .

وقد استبعدت اللجنة افتراض حسن النية لدى العضو حيث كان في امكانه ان يتقدم بطلب احاطة عاجل

حول هذه الواقعة طبقا للائحة، ويبين مما تقدم ان الواقعة المنسوبة للسيد العضو احمد فرغلي وثبت صحتها وجسامتها تستوجب المساءلة البرلمانية واسقاط العضوية طبقا لاحكام المادة ٩٨ من الدستور .

● وذبح مجلس الشعب ايضا

مجلس الشعب هو احد الفصول في ديمقراطية السادات..!

لم يشهد برلمان في مصر منذ عرفت الحياة النيابية هذه المذابح للاعضاء والمعارضين بالجملة مثلما حدث في برلمان السادات في ظل الديمقراطية.. وسيادة القانون!

ولقد كان السادات يملك الاغلبية الساحقة في مجلس الشعب.. سواء جاءت عن طريق انتخابات صحيحة او غير صحيحة .

وعن طريق هذه الاغلبية استطاع ان ينفذ ما يريد. وان يصدر ما يشاء من قوانين .

وعندما عارض ستة عشر عضوا اتفاقية الصلح المنفرد مع العدو الصهيوني أصدر قرارا بحل مجلس الشعب حتى يتخلص منهم اي انه لم يطق مجرد معارضة خمسة عشر عضوا من بين ٣٦٠ عضوا ..

كان مجلس الوزراء قد وافق بالاجماع يوم ١٤ ابريل ١٩٧٩ باجراء استفتاء لحل مجلس الشعب استنادا الى مادة الدستور التي تقول انه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة، وبعد استفتاء الشعب .

وقد شرح السادات نفسه هذه المادة «٧ فبراير ١٩٧٧» بان رئيس الجمورية هنا لا يستطيع ان يحل مجلس الشعب الا باستفتاء شعبي نتيجة خلاف وقع، وطبيعي لما يحصل خلاف لازم نروح للشعب، وفي ١٩٧٧/٦/٢٦ قال «انا هنا وتحسبا من اللي كان في الفترة الماضية قلت لا.. رئيس الجمهورية لا يحل مجلس الشعب الا بعد استفتاء يعني معناه لازم يحصل خلاف ما اما بين السلطة التنفيذية والتشريعية او جرى ما يدعو الى ان المجلس ينحل» .

وللسادات تصريحات متعددة يفسر هذه المادة من الدستور ولكن في يوم ٥ ابريل ١٩٧٩ احال مجلس الشعب المعاهدة الى لجنة العلاقات الخارجية والشؤون العربية والامن القومي والتبعية القومية. وعرض التقرير على المجلس يوم ١٩ ابريل واستمع المجلس الى مناقشات الاعضاء يوم ١٠ ابريل، وقد وافق على المعاهدة ٣٢٩ عضوا، وعارض ١٥ عضوا وتغيب عن الجلسة ثلاثة عشر عضوا، وامتنع عضو من التصويت .

وبعد الواقعة قامت السيدة فايدة كامل وهتفت بحياة الرئيس، وجلس الشعب، وغنت نشيد بلادي بلادي وغنى وراءها اعضاء المجلس.. وانسحب المعترضون وقال الدكتور صدقي ابوطالب.. «نقول جميعا لانفسنا مبروك». ورفع الجلسة قائلا على نحو ما سجلت مضبطة الجلسة: ترفع الجلسة على ان يعود المجلس للانعقاد في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٩ !

ومضى يومان على هذه المظاهرة الهادرة التي غنى فيها اعضاء المجلس.. وهتفوا بحياة الرئيس ثم اصدر السادات يوم ١١ ابريل القرار الجمهوري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٩ بحل المجلس فهل كان حل المجلس هنا، بسبب خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ام لضيق السادات بمعارضة عدد من اعضاء المجلس الذين سعى لاسقاطهم في الانتخابات جميعا عن طريق التزوير !

وقبل الانتخابات الجديدة اصدر السادات قانونا بموجب التفويض الممنوح له باصدار قوانين في حالة الضرورة اثناء غياب مجلس الشعب ..

القانون الذي صدر ينظم عملية الانتخابات ويحظر على المرشحين والناخبين مناقشة المعاهدة التي وقعها مع العدو الصهيوني.. وبعدها اصدر النبوي اسماعيل القرار رقم ٩٥١ لسنة ٧٩ ينص على انه يحظر ان تتضمن الدعاية الانتخابية اية عبارة او رسوم او صور او اية طريقة اخرى للتعبير اذا كانت تنطوي على الدعوة الى ازدراء او كراهية او مناهضة او رفض المبادىء التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء على معاهدة السلام ومبادىء تنظيم الدولة يوم ٢٠ ابريل ١٩٧٩»!!

هذا فقط نموذج يعكس ديمقراطية عصر السادات، وايضا حمايته لمعاهدته مع العدو الصهيوني من مجرد مناقشتها مع الشعب!!
لم يطق انورالسادات الديمقراطي ١٥ نائبا معارضا. ومن اجلهم خالف الدستور، واصر ان يذبح المجلس كله .

● ديمقراطية الرأي الواحد

تصور وزير الاعلام الدكتور جمال العطيفى ان شعارات الديمقراطية التي يعلنها السادات صحيحة.. نظم الدكتور العطيفي ندوات في التلفزيون حول القضايا السياسية والاجتماعية اشترك فيها ممثلون عن كل التنظيمات السياسية المسموح بها.. اليمين واليسار والوسط.. ونجحت التجربة، وسمع الناس لاول مرة اراء مختلفة تمثل الاتجاهات السياسية في المشاكل التي تواجههم .
ولكن هذه الندوات لم تستمر اكثر من ثلاثة شهور .. بعدها اصدر السادات تعليماته بمنع الرأي الاخر من اجهزة الاعلام الرسمية.. الاذاعة والتلفزيون والصحافة ايضا.. فقد كانت ديمقراطية السادات ذات طبيعة خاصة.. هي الحرية الكاملة في ترديد اي رأي بحيث يكون مطابقا لرأيه هو وحده فقط.. وعندما خالف وزير الاعلام هذه القاعدة.. ابعد الوزير نفسه.. فقد اقال الدكتور العطيفي من منصبه، وجاء من بعده الاستاذ عبدالمنعم الصاوي صهر المقاول عثمان احمد عثمان .
وقال الدكتور العطيفي انه ابعد بسبب هذه الندوات لانه سمح للرأي الاخر ان يطل برأسه من خلال اجهزة الاعلام الرسمية وخاصة التلفزيون .
وكان السادات قد ابعد عن الاذاعة والتلفزيون عددا من خيرة المذيعين، والمذيعات، والمخرجين والفنيين لاسباب غير معروفة .
وقد بذل وزراء الاعلام المختلفون جهدا لدى السادات، امكن خلاله اعادة بعضهم.. ولجأ بعضهم الى القضاء الذي حكم لصالحه ولكنه لم يعد الى الميكروفون .
والبعض الاخر لم يعد حتى الان.. ولم تعلن اسباب ابعاد هؤلاء عن عملهم في ظل ما يتردد عن مناخ ديمقراطي ولقد اشيع ان الذين ابعدوا هم اعضاء

تنظيم طليعة الاشتراكيين ولكن يبدو ان ذلك ليس صحيحا فان السيدة همت مصطفى اقرب العاملين في التلفزيون الى الرئيس كانت مسؤولة التنظيم الطليعي في الاذاعة والتلفزيون وقد رقيت في عهد السادات ولم تضار مثل زملائها الامر الذي يستبعد معه ان يكون سبب الابعاد هو عضويتهم في التنظيم الطليعي .

● استفتاءات السادات

وقد تجلت ديمقراطية السادات في كثرة عدد الاستفتاءات التي قام بها وخاصة في سنواته الاخيرة ونتائج الاستفتاءات دائما كانت متقاربة جدا، فهي ٥ر٩٩٪ حتى لو كان المستفتى عليه قضايا تمس امن الناس، وتعني موافقة المواطن عليها، ان يلقي هو بنفسه او باحد ابنائه في السجن .
مثلا استفتاء ١٠ فبراير ١٩٧٧ بعد مظاهرات الخبز كانت تنص على الموافقة على عدد من الامور الغريبة والمتناقضة. اذ ينص على حرية تكوين الاحزاب وفقا للقانون الذي «سيصدر» من السلطة التشريعية، وان عقوبة الاشتراك في التنظيمات السرية او الدعوة لانشائها هي الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة ..
ويعاقب بالاشغال الشاقة ايضا كل من تجمهر بقصد تخريب او اتلاف الاملاك العامة او التعاونية او الخاصة وتطبق اقصى العقوبة على المحرضين والمشجعين، كما يعاقب بالاشغال الشاقة كل من دبر او شارك في تجمهر يؤدي الى اثارة الجماهير، والذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين في ذلك او مبتغين تحقيق غرض مشترك، كما يعاقب بالاشغال الشاقة كل من دبر او شارك في تجمهر او اعتصام من شأنه ان يعرض السلم العام للخطر .
وقد تضمن الاستفتاء ايضا عقوبات على التهرب من الضرائب. وكانت نتيجة هذا الاستفتاء ٤٣ر٩٩٪ اي ان كل الجماهير التي خرجت غاضبة في ١٨، ١٩ يناير قد وافقت على ان تدخل بنفسها السجن وعندما صدر قانون الاحزاب بعد ذلك وضع من القيود ما يحول دون حرية تكوين الاحزاب .

بعد استفتاء ١٠ فبراير كان هناك استفتاء جديد ..

للعزل السياسي ولوضع مزيد من القيود على الممارسة الديمقراطية .. فنص الاستفتاء الثاني على عدم جواز تقلد وظائف الدولة او الترشيح للتنظيمات المختلفة او الكتابة في الصحف او العمل في اي وسيلة من وسائل الاعلام كل من يثبت انه يدعو او يشارك في الدعوة لمبادىء تتنافى مع احكام الشرائع السماوية ، وانه لا يجوز ان ينتمي الى الاحزاب السياسية او يمارس نشاطا سياسيا كل من تقلد مناصب وزارية منتميا الى الاحزاب السياسية قبل الثورة ، او اشترك في قيادة هذه الاحزاب فيما عدا الحزب الوطني وحزب مصر الفتاة ، وكذلك كل من ادانتهم محكمة الثورة ومن شكلوا مراكز قوى بعد الثورة واحيلوا الى المحكمة في قضية مايو ١٩٧١ . وكذلك من اتى افعالا من شأنها افساد الحياة السياسية في البلاد وتعريض السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية للخطر او نشر مقالات او اشاعات كاذبة ، وعهد الاستفتاء الى المدعي العام الاشتراكي سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة لاي مخالفة للقوانين التي يصدرها مجلس الشعب في هذا الشأن .

وكانت الموافقة على الاستفتاء بنسبة ٢٨ر٩٨٪ وبناء على هذه النتيجة قدم عدد من الصحفيين الى المدعي العام الاشتراكي للتحقيق معهم ، واصدرت الجمعية العمومية لحزب الوفد قرارا بحل الحزب ... وقرر السادات اجراء استفتاء ثالث في ابريل ١٩٧٩ بعد توقيع معاهدة الصلح مع اسرائيل نص على عدد من الامور منها الموافقة على المعاهدة وحل مجلس الشعب ، وانشاء مجلس الشورى وتقنين الصحافة كسلطة رابعة .. وكانت نتيجة هذا الاستفتاء ٩٣ر٩٩٪ .

ثم جاء استفتاء رابع بتعديل الدستور وكان الهدف الاساسي السماح لرئيس الجمهورية بان يتولى منصبه دون تحديد ... وكان الدستور ينص على ان انه ليس من حق رئيس الجمهورية ان يتولى منصبه لاكثر من مرتين اثنين فقط ..

ثم كان الاستفتاء الاخير على قرارات ٥ سبتمبر باعتقال ١٥٣٦ من القيادات السياسية ، وباغلاق ٦ مجلات ، وسجل ١٤ جمعية دينية ، ونقل ٦٥ استاذا جامعيا و٦٣ صحفيا الى وظائف اخرى ، وبالغاء تعيين الانبا شنودة بابا للاسكندرية .. وكانت الموافقة على القرارات بنسبة ٥١ر٩٩٪ ايضا .

والملفت ان السادات في حديثه حول قرارات ٥ سبتمبر قال انه يستخدم حقه في الدستور حيث تنص المادة ٧٤ «انه اذا قام خطر فلرئيس الجمهورية ان يتخذ من الاجراءات ما يراه ثم يستفتي الشعب عليها ، وقال السادات انه حتى اذا كان الدستور لا يعطيه حق اتخاذ هذه الاجراءات فقد كان سيتخذها !» .

وقد عرضت هذه القرارات على القضاء الاداري برئاسة المستشار سعد ابوعوف ، وعضوية الاستاذين المستشارين عبداللطيف احمد ابوالخير ، وفاروق عبدالبر وحضور الاستاذ المستشار جودة عبدالمقصود فرحات مفوض الدولة وقالت المحكمة ان قرارات السادات باطلة وغير قانونية وحكمت بالافراج عن المعتقلين وعودة الصحفيين ، واساتذة الجامعات والصحف التي صودرت .. الا ان الرئيس حسني مبارك كان قد اتخذ قرارات تقضي بالغاء ماحدث في ٥ سبتمبر ١٩٨١ .

● اللعبة الاميركية

لقد كانت الديمقراطية هي لعبة السادات المفضلة وكان شغوفا بها وتستنتج مندوبة التلفزيون الاميركي بالقاهرة بان سبب ذلك يرجع الى ان هذه اللعبة اميركية في الاساس وانه ادخل عليها تعديلات مبتكرة بحيث لم تصبح ديمقراطية شرقية او غربية بل انها كانت ديمقراطية موجهة بالكامل ضد المصريين الذين لا يعرفون مصلحتهم ، ولا ينبغي تعريضهم للتفكير لانفسهم . وتقول المندوبة الاميركية «انها كانت لعبة غير نظيفة فالسادات هو وحده المسموح له بالغش في اللعب ، فاذا حظر لاي واحد من اللاعبين الاخرين ان ينفذ بعض حركاته او يتحدى بعض تحولاته المفاجئة فانه سرعان ما يلقي خطبة عصماء عن تلك الحفنة من التافهين غير المسؤولين الذين يستفون اليه والى ديمقراطيته وفي نهايتها يعلن الغاء المسرحية باكملها ، ثم يبدأ من نقطة الصفر مرة اخرى بقواعد جديدة ومجموعة اخرى من اللاعبين ، ويطرح الامر على الشعب في استفتاء لا يكاد يشارك فيه الا بضع مئات ولكن النتيجة دائما معروفة وهي ان ٩٧ر٩٩٪ من الشعب قالوا نعم» .

ووفقا لديمقراطية السادات فقد كان متوسط عمر الوزارة طوال سنوات حكمه ٥ر٧ شهر ، فقد عين السادات ١٨٣ وزيرا في سنواته حتى سنة ١٩٨٠ وذلك في ١٨ تشكيلا وزاريا ..

● القوانين سيئة السمعة

بقى في ديمقراطية السادات ترسانة القوانين المقيدة للحريات التي قال عنها مجلس الشعب الذي يضم رجال السادات انها قوانين سيئة السمعة .
وقال عنها القضاة في بيان لهم : انها قوانين اشد شدة ضد الديمقراطية مما وضعه الاحتلال البريطاني عندما كان يحكم مصر .. وقالت عنها نقابة المحامين انها تضع قيودا على حركة المواطن وحريته ، ورايه ومعتقداته وانها تكبله بسلاسل لا يستطيع الفكاك منها ليمارس رأيه . وقالت لجنة حقوق الانسان انها تمتهن كل حق للمواطن . وطالبت كل القوى الحزبية والسياسية بالغائها ، ومازالت تنادي بهذه المطالب ... وشكلت في مصر لجنة للدفاع عن حريات المواطنين ضد القوانين المقيدة للحريات ، والتي تطبق على المواطن وتضع قيودا على رأيه وعلى حريته السياسية ، وعددها ٣٤ قانونا وضعها السادات وهو يتحدث عن الديمقراطية التي حققها لاول مرة في مصر ، والتي لم تشهد مصر مثلها طوال حياتها ...
ولقد كان صادقا .. فان مصر لم تشهد ابدا مثل هذه الديمقراطية .. ديمقراطية المفرمة» والتي انتهت باعتقالات سبتمبر الشهيرة وحادث المنصة .

يرويها عبدالله امام